



الأضواء AL-AZVĀ

ISSN 2415-0444; E- ISSN 1995-7904

Volume 32, Issue, 48, 2017

Published by Sheikh Zayed Islamic Centre,
University of the Punjab, Lahore, 54590 Pakistan.

الجمالة المتوازنة وتطبيقاتها في التمويل الإسلامي المعاصر

Parallel Ju'alah and Its Applications in Contemporary Islamic Financing

أمير حمزة*

عبد الباسط خان**

Abstract:

Ju'alah is as a contract in which a reward is paid to a nonspecific party who accomplishes a determined task designated by the first party in some period. It is a legal transaction according to *Shariah*. Unlike *Ijarah* (Lease contract) *Ju'alah* is not affected by the uncertainty about subject matter of the contract and it does not need acceptance. Furthermore, the worker (*Aamil*) in *Ju'alah* entitles to reward or compensation after he successfully carried out the designated task. Islamic financial institutions use an updated formation of *Ju'alah* that is called Parallel *Ju'alah*. A bank or institution, after entering in the contract as worker (*Aamil*), may accomplish the given task itself or through entering in another contract, that is executed parallel, with a third party, in which its status will rotate to offeror (*Ja'il*) and the third party will be the worker (*Aamil*). Bank may also play the role of the offeror (*Ja'il*) for some known or unknown task, irrespective of whether it offers for its own interest or for the fulfilment of its commitment in a Parallel *Ju'alah* contract. AAOIFI allowed this formation of contract with condition that both contracts will be independent of each other and it is permitted unless it is stipulated that the institution will carry out the work itself. Parallel *Ju'alah* may be applied in various commercial transactions. It can be used for the exploration of minerals, extraction of water, collection of debts, discoveries, inventions and designs and brokerage etc.

Key Words:

مقدمة:

الحمد لله المنعم الغفار، والصلاة والسلام على رسوله المختار، وعلى آله وصحبه الأخيار، وبعد: فإن من أكبر البليات التي تستغرق العالم كله -مسلمًا وكافرًا- بلية الربا، وهي سمة غالبية على النظام الاقتصادي المعاصر. ومما يؤسف له أن أغلب البنوك والمؤسسات المالية في البلاد الإسلامية تتعامل بالربا، والذي يزداد أسفاً أن التعامل بالربا

*محاضر في الكلية الحكومية للدراسات العليا، گوجرانواله، باكستان

**أستاذ مساعد في مركز الشيخ زايد الإسلامي، بجامعة بنجاب، لاهور، باكستان

لا يعتبر سيئة فضل أن يعتبر حرباً من الله ورسوله. فلم يمر يوم على الأمة إلا وغمورها ببحور الربا المظلمة أكثر. وإن من قوارب النجاة من هذه البحور المؤسسات المالية الإسلامية التي تعتبر من مظاهر الصحة الإسلامية المباركة والتي عرضت الإسلام ليحل المشكلات التي تعاني العالم الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص مشكلة الربا. والعلماء المعاصرون ما زالوا يحاولون في اكتشاف سبل الاستثمار بطرق مشروعة قائمة على أساس صحيح وموافقة بمصالح الشريعة. ومن هذه الطرق ما اصطلح على تسميتها (العقود المتوازنة). ومنذ ما نشأت فكرتها، كان من الباحثين من يؤيد هذه العقود ويدافع عنها ومنهم من يعارض لها باعتبارها تتنافى مع أصول العقود الصحيحة ومع ذلك بعض المصارف الإسلامية أخذت بهذه العقود وتعامل بها وفق شروط وضوابط محددة بناء على رأي العلماء الذين أجازوها وإن كان في بعض أنواعه محاذير وإشكاليات. وهذا البحث يقتصر منها على عقد الجمالة المتوازنة - تعريفه ومشروعيتها بالإضافة إلى مجالات التطبيق وآفاق الاستفادة منها في التمويل المعاصر.

وهذا البحث يشتمل على ثلاثة فصول وخطتها ما يلي:

الجمالة المتوازنة وتطبيقاتها في التمويل الإسلامي المعاصر

الفصل الأول: تعريف الجمالة والجمالة المتوازنة

الفصل الثاني: حكم الجمالة والجمالة المتوازنة

الفصل الثالث: مجال الاستفادة من الجمالة المتوازنة

الفرع الأول: في مجال التمويل

الفرع الثاني: في إدارة المخاطر

الفصل الأول: تعريف الجمالة والجمالة المتوازنة

لا بد لتوضيح مصطلح الجمالة المتوازنة من ذكر مبادي عقد الجمالة، لذلك نبدأ بتعريف الجمالة وبيان الفرق بينه وبينما يشابهه من العقود.

تعريف الجمالة:

"الجُعلُّ والجُعَالُ والجُعَيْلَةُ والجُعَالَةُ والجمالة (بكسر الجيم) والجمالة، كل ذلك: ما جعله له على عمله. وأجعله جُعلاً وأجعله له: أعطاه إياه".¹

أما في الاصطلاح فعند المالكية: هو "عقد معاوضة على عمل آدمي بعوض غير ناشئ عن محله به لا يجب إلا بتمامه لا بعضه ببعض".²

وفي لفظ ابن رشد رحمه الله: "أن يجعل الرجل للرجل جعلاً على عمل يعمله إن أكمل العمل. إن لم يكمله لم يكن له شيء وذهب عناؤه باطلاً".³

والتعريف عند الشافعية: أنها "إلتزام عوض معلوم على عمل معين معلوم أو مجهول لمعين أو مجهول".⁴

أما الحنابلة فهم عرفوا: بأنها "تسمية مال معلوم لمن يعمل للجاعل عملاً مباحاً ولو كان مجهولاً أو لمن يعمل له مدة ولو كانت مجهولة"⁵.
والذي يفهم من هذه التعاريف:

- أن الجمالة عقد معاوضة من كلا الجانبين والجعل عوض للعمل أو الجهد الذي أكمله العامل وبالعكس.
- لا يستحق العامل بالجعل إلا أن يتم العمل ولا يجب بعضه ببعض.
- لا بد للجعل أن يكون معلوماً معيناً. وأما العمل فيجوز أن يكون مجهول الغاية أو المدة.
- ولا يكون الجعل - كما نصت المالكية - مما ينشأ عن العمل كما في المزارعة والمساقاة.

الفرق بينه وبين ما يشابهه من العقود:

الجمالة أكثر شبيهاً بعقد الإجارة لاشتراكهما في غالب الأحكام. وهي تختلف من الإجارة في أربعة أحكام:

1. تصح الجمالة على عمل مجهول كرد الأبقوالضال ولا تصح الإجارة عليها.
2. صحة الجمالة مع عاقد غير معين.
3. وكون الجمالة جائزة مع أن الإجارة لازمة.
4. والعامل في الجمالة لا يستحق الجعل إلا بعد إنجاز العمل.⁶

أما الاستصناع فتتفق الجمالة معه في كونهما عقدين شرط فيهما العمل. إلا أن الجمالة تعم في الصناعات وغيرها، والاستصناع لا يكون إلا في الصناعات، بالإضافة إلى أن العمل لا بد أن يكون معلوماً في الاستصناع. ولا يشترط كذلك في الجمالة كما سبق.

الجمالة المتوازنة:

من الواضح أن البنك الإسلامي ليس بنك ائتمان، مقرضاً ومقترضاً، وإنما هو بنك استثمار يقوم في الاقتصاد الإسلامي بدور فعال في توظيف الأموال وتمهيرها. والبنك - أي كان هو - قائم في الأصل لجلب أموال الغير بغرض التمويل والتمهير. ومع ذلك فإنه لا يمنع - لاسيما في المصارف الإسلامية - من أن تقوم البنوك باستثمار ما لها من ودائع وأموال بنفسها أصالة ولا عن طريق النيابة والوكالة. وذلك بتشغيل ما تقتنيه من شركات وأدوات متخصصة، لكنه في الأصل جهة وسيطة بين أرباب الأموال والمستثمرين. والبنك في استخدام عقد الجمالة قد يكون عاملاً وقد يكون جاعلاً. وفي كلتا الحالتين قلما يكون البنك يستثمر بنفسه ولغرضه الخاص. وإنما أكثر ما يوظف البنك أمواله بأداة الجمالة فهو كوسيط استثماري؛ لعدة وجوه، من أهمها:

أولاً: قد يلجأ العامل في الجمالة إلى الدخول في منازعات ومخاضات، وهذا يناهز مدى فاعلية المصرف في قيامه بوظيفته.

ثانياً: ربما يكون الجمالة في أمر يقتضين البنك أن يقوم بإنشاء شركات استثمارية ووحدات متخصصة في شتى الفروع الاقتصادية، وتوفير المستودعات بالإضافة إلى الكوادر البشرية اللازمة له. وهذا أمر صعب.

فيلجأ البنك بدخول عقد جمالة الجمالة أو إعادة الجمالة، وصورته أن يلتزم شخص أو جهة عوضاً معلوماً لم يعمل له. واتفق الطرفان؛ الجاعل والعامل، ثم يقوم العامل بالاتفاق مع شخص ثالث على الجمالة على نفس العمل المقصد

الاستفادة بما قد يحصله من فرق بين العقدين على غرار إعادة الجمالة. فيسع هنا للبنكان يستفيد من صيغة الجمالة دون أن يتحمل مصاعب وما يتطلبه من القيام بنفسه بالعمل، وذلك بإعادة التعاقد مع جهة أخرى على طريق الجمالة.⁷ ونص في المعايير الشرعية للهيئة (AAOIFI) على ما يلي:

"يجوز للمؤسسة أن يكون لها في الجمالة صفة العامل، بتعاقدتها على العمل لصالح الغير، سواء قامت بالعمل بنفسها أم بمن تتعاقد معه في جمالة أخرى وتكون من قبيل الجمالة المتوازنة، ما لم يُشترط عليها قيامها بذلك بنفسها. ويجب عدم الربط بين الجمالتين.

يجوز للمؤسسة أن تكون لها في الجمالة صفة الجاعل لمن يقدم العمل لها، سواء كانت هي المستفيدة منه أو كان للوفاء بالتزام منها بجمالة لصالح الغير (الجمالة المتوازنة)، مع مراعاة عدم الربط بين الجمالتين."⁸ فالجمالة المتوازنة في الأصل جمالة الجمالة بأن تتعاقد المؤسسة على عمل بعقد الجمالة ثم تتفق مع طرف آخر في جمالة أخرى، وتكون الجمالتان مستقلتين، دون أي ربط بينهما، أي لا يتوقف أحدهما على الأخرى.

الفصل الثاني: مشروعية الجمالة المتوازنة:

الجمالة المتوازنة تتركب بعقدي الجمالة المتوازيين، وقبل الحكم بها ينبغي إلقاء النظر على حكم الجمالة العادية.

حكم الجمالة العادية:

ونجد في مشروعية الجمالة العادية ثلاثة مذاهب.

1. مذهب أهل الظاهر
2. مذهب الحنفية
3. مذهب الجمهور

مذهب أهل الظاهر:

ذهب أهل الظاهر إلى أن الجمالة ليست من العقود الملزمة، وإنما هي وعد يندب الوفاء به ولا يجب قضاء، سواء كان في الآبق أو في غيره. قال ابن حزم رحمه الله:

"لا يجوز الحكم بالجعل على أحد، فمن قال لآخر: إن جئتني بعبدي الآبق فلك على دينار أو قال: إن فعلت كذا وكذا فلك علي درهم أو ما أشبه هذا فجاءه بذلك، أو هتف وأشهد على نفسه: من جاءني بكذا فله كذا فجاءه به، لم يقض عليه بشيء ويستحب لو وفي بوعده."

والحاصل أن الجمالة بمبتمتها العامة مجرد المواعدة عند الظاهرية إلا إذا كان العامل معينا والعمل المفوض إليه معلوما محددًا، فيكون إجارة ملزمة.⁹

مذهب الحنفية:

واتفق عند الحنفية على أن الجمالة في رد الآبق جائز، وأما في غيره كما في رد الضالة ونحوها فلا يجوز.

مستدل الحنفية:

إن هيئة عقد الجمالة استلزمت مفسدتين:

الأولى: جهالة في مكونات العقد؛ لأنها معاملة مع عاقد مجهول وعلى سعي مجهول المدة والعقد مع المجهول لا ينعقد.

والأخرى: غرور ومخاطرة؛ لأن العامل لا يستحق الجعل إلا بعد إتمام العمل. وإتمامه غير أكيد، فهنا تعليق استحقاق المال على الخطر. وهذا لا يجوز، كما قال السرخسي رحمه الله:

"لو قال: من رده فله كذا، ولم يخاطب به قوما بأعيانهم فردهم أحدهم لا يستحق شيئاً، ثم هذا تعليق استحقاق المال بالخطر، وهو قمار حرام في شريعتنا، ولم يكن حراماً في شريعة من قبلنا."¹⁰

لذلك والعقد عند الحنفية يرجع إلى صيغة عقد الإجارة، ثم في صورة عدم تعيين العامل يكون إجارة باطلة لكون الفساد في صلب العقد وفي صورة تعيين العامل مع جهالة العمل كما وكيفاً يكون إجارة فاسدة.

مذهب الجمهور:

ذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الجمالة عقد جائز. وقد ثبتت مشروعيتها من القرآن والسنة والمعقول.

مستدل الجمهور:

أولاً: من الكتاب المبين: قوله تعالى: "قَالُوا نَفَقْدُ صُوعِ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حُمْلٌ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ"¹¹ فمن فقه الآية الظاهر جواز الجمالة كما أنها ظاهرة في الضمان والكفالة، وهي من أهم ما استدلل منه الفقهاء منه في هذا الباب. هذا وإن ورد في شرع من قبلنا إلا أنه قص علينا ولم يرد أي تكبير في سياقه ولا يوجد ما ينسخه. ومع ذلك فقد جاء في شرعنا ما يقره، فيمكن الاستنباط به.

ثانياً: من السنة النبوية الشريفة، وهي حديث الرقية المروي عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه، قال: "انطلق نفرٌ من أصحاب النبي ﷺ في سفرة سافروها، حتى نزلوا على حيٍّ من أحياء العرب، فاستضافوهم فأبوا أن يضيّفوهم، فلدغ سيد ذلك الحيّ، فسعوا له بكلّ شيء، لا ينفعه شيء، فقال بعضهم: لو أتيتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا، لعلّه أن يكون عند بعضهم شيء، فأتوهم فقالوا: يا أيّها الرهط، إنّ سيّدنا لدغ، وسعينا له بكل شيء، لا ينفعه فهل عند أحد منكم من شيء؟ فقال بعضهم: نعم والله إني لأرقي، ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيّفونا، فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جُعلاً. فصالحوهم على قطيع من الغنم، فانطلق يتفل عليه ويقرأ: "الحمد لله رب العالمين". فكأنما نشط من عقال، فانطلق يمشي وما به قلبه¹². قال: فأوفوهم جُعلهم الذي صالحوهم عليه، فقال بعضهم: اقسّموا، فقال الذي رقى: لا تفعلوا حتى نأتي النبي، فذكر له الذي كان، فنظر ما يأمرنا، فقدموا على رسول الله ﷺ فذكروا له، فقال: "وما يُدرينا أنها رُقية؟!" ثم قال: "قد أصبتم، اقسّموا واضربوا لي معكم سهماً"، فضحك رسول الله ﷺ.¹³

وفيه تقرير لفعلهم أي: الجمالة على أعمال القرب، فغيرها من باب أولى.

ومن السنة الشريفة ما رواه أبو قتادة رضي الله تعالى عنه، قال: "خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين،... وفيه: "قال رسول الله ﷺ: من قتل قتيلاً له عليه بينة، فله سلبه"¹⁴." ¹⁵

وهذه صورة الجمالة؛ لأن النبي ﷺ أعلن عن مكافأة من يقتل قتيلاً في المعركة.

ثالثاً: تصريح العلماء بأن الأصل في الجمالة الإجماع.¹⁶

رابعاً: ومن المعقول أيضاً أن الحاجة تستدعي إليها؛ لإنجاز بعض المشاريع والأعمال التي لا تفيد بها الإجارة؛ لأن الإجارة تتطلب لإبرامها أكثر مما تتطلب الجمالة، لذلك يستحسن وجود الجمالة لرفع الحرج عن الناس وتيسير عليهم.¹⁷

الرأي الراجح في مشروعية الجمالة:

نظرا إلى الأدلة والنصوص، يبدو -والله أعلم- أن مذهب الجمهور راجح في هذا الباب. وليس هناك دليل واضح عند الحنفية في الفرق بين الآبق والضالة؛ ثم الآية صريحة في جواز التعامل بالجمالة في غير الآبق. وشرع من قبلنا حجة لنا إذا جاء من غير نكير أو ناسخ.

لذلك مال إلى رأي الجواز بعض متأخري الحنفية، بل أنكروا نسبة عدم الجواز إلى أبي حنيفة رحمه الله، كما يقول الشيخ محمد تقي العثماني في ضمن مشروعية السمسرة (إحدى صور الجمالة):

"ينسب إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله أنه لم ير الجمالة جائزا لما لم يستجمع شروط الإجارة، ولكني أرى أنه لا يوجد أي رواية عنه في عدم جواز الجمالة. ولما لم يجد الناس رواية الجواز عنه فهموا أنه غير جائز عنده. أما بالنظر إلى الأدلة فالآية (ولمن جاء به حمل بعير) صريحة في جوازها. ومتأخرو الحنفية منهم العلامة الشامي -رحمه الله- وغيره أجازوا السمسرة. بل نقل ابن قدامة رحمه الله في المغني عن الإمام أبي حنيفة النعمان رحمه الله قول الجواز وقال: "الجمالة في رد الضالة والآبق وغيرهما جائزة، وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله، ولا نعلم مخالفا."¹⁸ فالصحيح أن السمسرة جائزة عند الحنفية أيضا.¹⁹

وإليه ذهب الإمام محمد بن الحسن والجصاص -رحمهما الله- من متقدمي الحنفية. فهما أجازاه حتى مع عدم تعيين العامل. ولكن بصورة إجارة لازمة. فالجصاص -رحمه الله- يقول:

"وهذا (مفهوم الآية) أصل في جواز قول القائل من حمل هذا المتاع كذا فله درهم وأن هذه إجارة جائزة وإن لم يكن يشارط على ذلك رجلا بعينه وكذلك قال محمد بن الحسن رحمه الله في السير الكبير: إذا قال أمير الجيش من ساق هذه الدواب إلى موضع كذا أو قال من حمل هذا المتاع إلى موضع كذا فله كذا أن هذا جائز ومن حمله استحق الأجر."²⁰

بناء على هذا يمكن ترجيح مذهب الجمهور في هذا الباب، والله أعلم.

حكم الجمالة المتوازنة:

الجمالة المتوازنة في الحقيقة جمالة الجمالة وحكمها كحكم الجمالة العادية، فهي جائزة بناء على مذهب الجمهور، إلا أن لها شرطين في إبرامها:

1. للمؤسسة أن يتعامل بالجمالة المتوازنة ما لم يُشترط عليها قيامها بذلك بنفسها. وإن اشترط عليها في الجمالة الأولى أنها تعمل بنفسها فلا يجوز لها الدخول في العقد المتوازي.²¹
2. ويجب مراعاة وصف الموازة وقت إبرام الجمالة المتوازنة، أي: لا بد أن يكون العقدان منفصلين مستقلين، بدون أي ترابط بينهما بحيث يتوقف إبرام الأحدث على الآخر. وإلا فلا يجوز العقد.²²

الفصل الثالث: مجال الاستفادة من الجمالة المتوازنة:

بعد استعراض عقد الجمالة من ناحية الفقه نبحث عن مدى إمكانيات التمويل والاقتصاد لهذا العقد. وهذا البحث لا يكون بنطاق واسع، بل تقتصره على الجمالة المتوازنة فقط التي نحن بصدد الحديث عنها. فما هي مجالاتها الاقتصادية

والتمويلية في عصرنا الحاضر التي يمكن للبنك الإسلامي أن يستخدم هذه الأداة فيها؟ فحاول بعون الله تعالى الإجابة عن هذا السؤال.

الفرع الأول: الجمالة المتوازنة في مجال التمويل:

من البدائل الشرعية للقروض الربوية عقد الجمالة، وذلك أن الحكومات ربما تهتم في مشروعات كبرى كاستكشاف المعادن والبترو، واستصلاح الاراضي، فلأجل هذه الأغراض التمويلية تريد الاقتراض من البنوك على الربا، مع أن البديل الشرعي لهذه المعاملات التمويلية متوفر لدى الشريعة الإسلامية، وهي الجمالة. ويمكن الاستفادة من هذا العقد في كثير من مجالات التمويل، وبه يمكن تخطيط المشاريع الكبرى على مستوى الدولة بكل سهولة، بأن يقوم البنك بدور الوساطة بين الدولة وشركات الاستكشاف، ويدخل في الجمالة المتوازنة. وأجازت الهيئة²³ صيغة الجمالة المتوازنة بألفاظ تالية:

"يجوز لمؤسسة أن يكون لها في الجمالة صفة العامل، بتعاقدتها على العمل لصالح الغير، سواء قامت بالعمل بنفسها أم بمن تتعاقد معه في جمالة أخرى وتكون من قبيل الجمالة المتوازنة، ما لم يُشترط عليها قيامها بذلك بنفسها. ويجب عدم الربط بين الجمالتين. ويجوز للمؤسسة أن تكون لها في الجمالة صفة الجاعل لمن يقدم العمل لها، سواء كانت هي المستفيدة منه أو كان للوفاء بالتزام منها بجمالة لصالح الغير (الجمالة المتوازنة)، مع مراعاة عدم الربط بين الجمالتين."²⁴

يمكن الاستفادة منها في مثل احدى صور تالية:

1. ما يستهدف بالتعاقد عليه احدث نتيجة، كما في مجال التعدين أي: استخراج المعادن.
2. ما يراد بالتعاقد عليه إخباري ففيد الجاعل مثل بحث أو دراسة عن معلومات مؤثرة أو تقديم تقرير ويضم إليه إنجاز أهداف علمية تحقق النتائج ولا يتعين مقدار العمل فيها.
3. ما يقصد بالتعاقد عليه رد المفقود وإعادة له لجاعله.²⁵

وامتدت دائرة التطبيق للجمالة المتوازنة إلى مجالات عديدة وأنشطة متنوعة، فمن أهم هذه المجالات:

إصلاح الأراضي واستزراعها:

وذلك بأن دولة تعلن رسمياً مبلغاً محددًا من المال لمن يقوم باستصلاح قطعة معينة من الأرض، أو يبحث فيها عن أمكنة تصلح لإقامة مشاريع زراعية. ومن المناسب استخدام الجمالة المتوازنة هنا للحصول على هذا الغرض، بأن تتعاقد الدولة مع البنوك الإسلامية على جعل معين، فالدولة جاعل والبنك عامل، ثم هذه البنوك تدخل في جمالة أخرى موازية، اتفاقاً بينها وبين زارعين ومدربين، على جعل معين.²⁶

الاستكشاف عن البترول ومختلف المعادن:

وفي تلك الحالة يكون استحقاق الجعل مشروطاً بالوصول إلى المعدن مثلاً، بغض النظر إلى كمية العمل أو زمنه.²⁷

وصيغة الجمالة المتوازنة أن تتعاقد الحكومة مع البنوك جمالة على هذه المواصفات، ثم بإمكان البنوك أن تتفق في جمالة

أخرى موازية مع شركات التنقيب والكشف، أو رجال متخصصين في فنون المعادن (Minerals) وعمليات التنقيب (Exploration)، على جعل معين وبمواصفات محددة متفقة بين الجاعل والعاقل.

مجال التسويق وعمليات السمسرة:

وهو من أهم تطبيقات الجمالة المتوازنة وأوسعها واستحقاق الجعل فيها يكون مشروطاً بإبرام العقد الذي تمت الوساطة من أجله. وصورته أن يتفق البنك مع شركات الإنتاج أو رجال منتجين بعقد الجمالة على أن يكون البنك يستحق جعلاً معيناً بالإيجاز في مشروع تسويق المنتجات إلى نطاق يتفق عليه الطرفان، ثم يقوم البنك بالاتفاق مع السماسرة²⁸ الخبزا بعمليات التسويق، ويكون هذا الاتفاق بعقد الجمالة المتوازنة على نمط سابق.

استرداد الديون المعدومة أو المشكوك فيها:

وهذا في صورة اشتراط الجعل بحصول الدين، ويستحق تمام الجعل في تحصيل الدين كله، أو يستحق بعض الجعل بنسبة ما حصله من الدين في صورة حصول بعضه.²⁹ ويشترط الاحتياج إلى هذا الأمر في عصرنا الحاضر. وصيغة عقد الجمالة المتوازنة بأن يتعاقد البنك أولاً مع المقرضين أي الدائنين جمالة على المواصفة المذكورة سابقاً، والبنك جاعل في هذه الجمالة. ثم يدخل في جمالة أخرى مع رجال قادرين على تغطية الديون وتحصيلها إما لوجهتهم أو برهبتهم، وهذه جمالة موازية يكون البنك فيها جاعلاً.

الجوائز والمسابقات:

أحياناً قد تحتاج شركة أو رجل إلى اشتراء بعض الأشياء من المنتجين المعينين ولكن الوصول إليهم صعب، فهنا يمكن للبنك أن يقوم بدور الوسيط مستخدماً عقد الجمالة المتوازنة بأن يتفق مع تلك الشركة عاملاً في عقد الجمالة كأن يستحق البنك جائزة مالية أو بطاقة تخفيض على المشتريات أو جعل له كمية معينة إذا حصل أو اشترى لها تلك المنتجات من محل معين. ثم للبنك أن يتعاقد مع آخر بعقد الجمالة على المواصفات نفسها أو ما تم الاتفاق عليها. وهذا العقد الثاني يسمى متوازياً.³⁰

تسهيل إجراءات العمل والتشغيل:

وهذا مثل مكاتب التوظيف التي تعطي فرص العمل للعاطلين، وإمكانها أن تتعاقد معهم عقد الجمالة، ومن ناحية أخرى هناك بعض الشركات والمؤسسات والإدارات تكون بحاجة إلى العمال، فلتحقيق هذه المصلحة يمكن لمكاتب التوظيف أن تزود هذه الخدمات بعقد الجمالة المتوازنة.³¹

تحقيق الاكتشافات والاختراعات والتصاميم:

معناه أن يشترط استحقاق الجعل بحصول اكتشاف خاص أو تسجيل براءة إختراع، أو بإنشاء تصميم يطابق للمواصفات والشروط من جهة الجاعل. ويمكن للدولة الاستفادة من صيغة عقد الجمالة المتوازنة، إذاً تكون البنوك وسائط بين الدولة والمخترعين.³²

الجمالة على الإقتراض بالجاء:

ويستفاد من هذه الصورة مثلاً إذا احتاج رجل مبلغاً كبيراً ويعجز عنها ولم يجد الوسيلة إليها فذهب إلى آخر ذي عز وجاه، ويطلب منه أن يقترض له من فلان، أو من البنك مبلغاً محددًا بدل جعل يمنحه إياه، وهذه الصورة فيما يبدو - والله أعلم - مباحة شرعاً؛ لأن العامل - هو ذو الجاه - ليس هو المقرض، ولم يعط الرجل من ماله الخاص، حتى يعد ما أعطاه من باب قرض جر نفعاً. ولو أعطاه من ماله لكان العقد محظوراً بلاشبهة، والجعل هنا مقابل الخدمة؛ لأنه قام بتقديم خدمة للجاعل في تحصيل مبلغ القرض، كأنه قال: "اقترض لي من فلان مئة درهم ولك عشرة".³³ وإذا كان جائراً فضيعة عقد الجمالة المتوازنة أيضاً ممكن.

ولكن يجب الاحتراز عن التعامل بهذه الصورة سداً لباب الخيل الربوية؛ وخاصة في صورة العقد المتوازي، لأن وساطة البنك لا يؤمن عليها. وقد ذكرت في المعيار رقم 15 صورة مشابهة لهذه الصورة، بعنوان: الحصول على تسهيلات تمويلية مشروعة، ونصها:

"المراد بالحصول على تسهيلات تمويلية مشروعة قيام العامل بأعمال المنشأ ثم التؤدة بالموافقة المؤسسة على منح تسهيلات للجاعل أو تنظيم تمويله جمع (Syndicate Financing).

وتطبق الجمالة على الحصول على تسهيلات تمويلية مشروعة شرط صحة الجمالة وهو أن يكون محلها مشروعاً، مثلاً المدينة بالمراجعة المؤجلة الثمناً والإيجار المؤجل لآلة جرة، أو الإقراض بدو نفائدة أو إصدار خطاب بضماناً وفتح اعتماد مستندي بشرط عدم اتخاذ ذلك كدريعة لعملية تال لإقراض نفائدة بالاشتراك طاً والعرفاً والتواطؤ بين المؤسسات".³⁴

الجمالة المتوازنة كوسيلة لإدارة المخاطر:

من مجالات الجمالة المتوازنة في باب إدارة المخاطر الاستفادة منها لمعالجة مخاطر الماطلة. وتفصيله كما يلي:

مخاطر عدم سداد الديون تعود الماطلة في الديون بالضرر على الدائنين بسبب تأخر ديونهم، وحرمانهم من الانتفاع بما ذلك الزمن وعدم القدرة لهم من التصرف فيها، وهذا التأخر في نفسه ضرر في سداد الديون، بالإضافة إلى أضرار أخرى تترتب عليه كفوات أرباح متيقنة أو متوقعة، ثم الضرر قد يكون بالفعل كأن يتسبب هذا التأخر لتحمل الخسائر المادية لأجل الظفر بحقه أو ببعضه، وكثيراً يصاب بالأضرار المعنوية التي قد يتكبدها الدائن من الحزن والجدال والتخاصم والابتدال بالمرافعة وكثرة التردد، وهذا مما يتنزّه عن مثله أهل الثروة والمروءة.³⁵ فمن الحلول المقترحة للقضاء على هذه المشكلة، الجمالة المتوازنة التي يشتمد الاحتياج إليها في عصرنا الحاضر.

وصورة العقد بأن يتعاقد البنك أولاً مع المقرضين أي الدائنين جمالة مع اشتراط الجعل الكامل بتحصيل كل الدين. أو بتحصيل جزء منه فيستحق بتلك النسبة من الجعل³⁶، والبنك جاعل في هذه الجمالة. ثم يدخل في جمالة

أخرى مع رجال قادرين على تغطية الديون وتحصيلها إما لوجهتهم أو برهبتهم، وهذه جمالة موازية يكون البنك فيها جاعلاً. وهذا حل ملائم لإدارة خطر المماثلة.

الخاتمة:

توصلت من خلال كتابة هذا البحث إلى أهم النتائج التالية:

1. الجمالة المتوازنة في الأصل جمالة الجمالة بأن تتعاقد المؤسسة على عمل بعقد الجمالة ثم تتفق مع طرف آخر في جمالة أخرى. والجمالة أن يجعل أحد للآخر جعلاً على عمل بشرط إنجاز العمل. وإن لم ينجزه لم يستحق به وذبح سعيه باطلاً.
2. الجمالة المتوازنة تتركب بعقدي الجمالة المتوازيين، فحكمها كحكم الجمالة العادية. وهو جائز عند الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة وبعض الحنفية.
3. يجوز للمصرف أن يقوم بصفة العامل في الجمالة، وذلك بأن يتعاقد على عمل لصالح الغير، ثم يقوم المصرف بالعمل بنفسه أم بمن يتعاقد معه في جمالة أخرى ويكون هذا العقد من قبيل الجمالة المتوازنة، مراعيًا أن لا يُشترط على المصرف قيامه بذلك بنفسه.
4. يجوز للمصرف أن يدخل في الجمالة بصفة الجاعل لمن يقدم العمل له، وليس من شرطه أنه هو المستفيد منهبل يمكن هذا للوفاء بالتزام منها بجمالة لصالح الغير (الجمالة المتوازنة).
5. يجب في الجمالة المتوازنة أن تكون الجعالتان مستقلتين، دون أي ربط بينهما، أي لا يتوقف أحدهما على الأخرى. مع مراعاة شروط الجمالة العادية الأخرى.
6. يمكن الاستفادة من عقد الجمالة المتوازنة في كثير من مجالات الخدمة الاقتصادية. من أبرزها:

- إصلاح الأراضي واستزراعها دولياً
- التنقيب عن البترول والمعادن المختلفة
- عمليات التسويق والسمسرة وارتباطها بالجمالة
- تحصيل الديون المدومة والمشكوك فيها
- تسهيل إجراءات العمل والتشغيل
- تحقيق الاكتشافات والاختراعات والتصاميم
- إدارة مخاطر عدم سداد الديون

الهوامش

- 1 الأفريقي، ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ولم يذكر سن الطباعة، 111/11، مادة جعل.
- 2 المغربي، الخطاب، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد، مواهب الجليل شرح مختصر خليل، ليبيا: مكتبة النجاح، بدون تاريخ الطبع. 42/5.
- 3 القرطبي، ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد، المشهور بابن رشدالجد، المقدمات الممهدة، بيروت: دار صادر، بدون تاريخ الطبع، 630/5.
- 4 الرملي، شهاب الدين، شمس الدين محمد بن أبي العباس، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، بيروت: دار الفكر، 1404هـ، 415/5.
- 5 البهوتي، منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الإقناع، مكة: مطبعة الحكومة، 1394هـ، 417/2، 442، 443.
- 6 البحريري، سليمان بن محمد، حاشية البحريري على الخطيب، بيروت: دار الكتب العلمية، بدون ذكر تاريخ الطبع، 34/9.
- 7 ينظر: شوقي أحمد دنيا، الدكتور، الجمالة والاستصناع، جدة: البنك الإسلامي للتنمية، بحث رقم: 9، طبعة ثالثة، 2003م. ص: 30.
- 8 المعيارالشرعي رقم 15 بعنوان "الجمالة"، من المعايير الشرعية، البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، طبعة عام 2010م. بند: 9(1،2).
- 9 ابن حزم، المحلى بالآثار، مصر: إدارة الطباعة المنيرية، 204/8.
- 10 السرخسي، شمس الأئمة، محمد بن أحمد، المبسوط، بيروت: دارالمعرفة، 1993م، 18/11.
- 11 يوسف: 72.
- 12 أي: ليست به علة.
- 13 أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، برقم: 2276.
- 14 سلب القتل: ما معه من ثياب وسلاح ودابة.
- 15 متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه: باب فرض الخمس، باب من لم يخمس الأسلاب، ومن قتل قتيلاً فله سلبه من غير أن يخمس، وحكم الإمام فيه، برقم: 3142، وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الجهاد والسير، باب استحقاق القاتل سلب القتل، برقم: 1751.
- 16 ينظر: نهاية المحتاج الى شرح المنهاج: 466/5، ولعل المراد بالإجماع: الإجماع على نفس الجواز لا على إلزام العقد، وإلا فكيف يصح قول الإجماع مع ما نجد إنكار ابن حزم رحمه الله.
- 17 الشريبي، الخطيب، شمس الدين محمد بن أحمد، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، مصر: مكتبة مصطفى الحلبي، 1958م، 429/2.
- 18 المقدسي، موفق الدين، محمد بن قدامة، المغني، مصر: مكتبة القاهرة، 1968م، 93/6.
- 19 العثماني، محمد تقي، اسلام اور جديد معاشي مسائل، لاهور: ادارہ اسلامیات، الطبعة الأولى، 2008، 122، 123/4.
- 20 الرازي، الجصاص، أحمد بن علي أبوبكر، أحكام القرآن، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1405م، 391/4.
- 21 ينظر: المعيارالشرعي رقم 15 بعنوان "الجمالة"، بند: 9(1،2).

- 22 المرجع السابق.
- 23 أي: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- 24 المعيار الشرعي رقم 15 بعنوان "الجمالة"، بند: 9(1،2).
- 25 ينظر: المرجع السابق، بند: 5/3.
- 26 ينظر: ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الثاني، المعنون بـ "الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، المنعقد في 15-16 مايو 2013م عجلون_الأردن، ص: 11.
- 27 معيار رقم 15، لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- 28 السماسرة جمع سمسار، ويراد هنا معناه اللغوي أي الوسيط والدلال (Broker).
- 29 ينظر: المعيار الشرعي رقم 15.
- 30 ينظر: تطبيق عقد الجمالة في الخدمات المصرفية الإسلامية، ص: 12.
- 31 ينظر: المرجع السابق.
- 32 ينظر: المرجع السابق.
- 33 والباحث الفاضل غدير أحمد نسب الجواز إلى الشافعية والحنابلة ناقلاً عن الحاوي الكبير للماوردي ولكن تتبعته أنا وراجعت الكتاب المذكور ولم أطلع عليه.
- 34 ينظر: بند 8/3، المعيار الشرعي، رقم 15 بعنوان "الجمالة".
- 35 ينظر: سلمان بن صالح الدخيل، الدكتور، بحث "التعويض عن الأضرار المترتبة على الماطلة في الديون"، ص: 2، والبحث منشورة على مركز أبحاث فقه المعاملات على الموقع الإلكتروني: التعويض عن الأضرار المترتبة على الماطلة في الديون/ <http://www.kantakji.com/economics/>، الوقت 9:42 صباحاً، 17-31-12.
- 36 ينظر: المعيار الشرعي رقم 15، "الجمالة والجمالة المتوازنة"، بند: 2/8.